تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية –دراسة تحليلية–

د. رايس حدة **أ. كرامة مروة**

جامعة بسكرة– الجزائر

الملخص

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مدخلا هاما من مداخل التنمية الاقتصادية، حيث ثمة اتفاق على أهميته في النشاط الاقتصادي نتيجة للنجاح الذي حققته بعض الدول في عدة مجالات من جراء الاستثمارات الواردة إليها، ولما قدمته من خدمات الدعم لها في إطار تحقيق المنفعة للبلدين في إنعاش النشاط الاقتصادي، لذا يعد وجود إحصاءات دقيقة حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتفق مع المعايير الدولية أداة تمكن صانعي السياسات من التقييم السليم لمدى تحقق الأهداف الاقتصادية للدولة خاصة وان هذه الإحصاءات تمثل احد المؤشرات الهامة التي تعكس مدى تنافسية الاقتصاد وقدرته على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وهذا النوع من الاستثمارات يتأثر بالأوضاع الاقتصادية العالمية والمؤشرات الاقتصادية التي تدخل في إطار الاقتصاد الكلي، باعتبارها احد محددات المناخ الاستثماري للدول، فالأوضاع والمستجدات التي حدثت بعد الأزمة المالية العالمية التي نشأت في قلب النظام الرأسمالي عام 2008 ، أثرت على الأوضاع التنموية في مختلف دول العالم، مما أدى إلى تغير خارطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتباين ردود فعلها فيما بين الدول، كانت الجزائر من الدول الأقل تأثرا بمجرياتها لعدم انفتاحها على العالم الخارجي في المجال الاقتصادي والمالي كثيرا.

ABSTRACT

Foreign Direct Investment is an important input of the entrances to the economic development, where there is agreement on its importance in economic activity as a result of the success achieved by some countries in several areas as a result of investments coming to it, and for its support services in the framework of achieving the benefit of the two countries in the recovery of economic activity, So is the existence of accurate statistics on flows of foreign direct investment in line with international standards, a tool that enables policy-makers of the proper assessment of the achievement of economic goals of the state, especially that these statistics represent one of the important indicators that reflect the competitiveness of the economy and its ability to attract more foreign direct investment flows.

This type of investment is affected by the conditions of the global economic and economic indicators within the macroeconomic framework, as one of the determinants of the investment climate of the States, The situation and the developments that have occurred with the emergence of the global financial crisis that occurred in the heart of the capitalist system, have affected the conditions of development in various countries around the world, led to a change map of foreign direct investments and the varying reactions among Countries, Algeria was one of the less affected countries because of its none openness to the outside world both in economic and financial field, and this vulnerability touched some sectors of the economy due to lower export revenues dollar-denominated, as the currency most affected by the result of this crisis

مقدمة

إن قدرة الدولة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية تعتمد إلى حد كبير على مدى توافر مقومات محددة في الدول المضيفة، وتعتبر هذه المقومات من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تختلف من دولة لأخرى، وذلك وفقاً لاختلاف ظروفها الطبيعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وبالرغم من اهتمام الدول بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن نتائج ذلك الاهتمام تختلف من دولة لأخرى باختلاف سياستها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام السبل الأكثر فعالية، ومنحه المزايا والتيسيرات والإعفاءات التي تشجعه على التدفق، ولتحقيق هذا الهدف اهتمت العديد من الدول بتهيئة المناخ الاستثماري وتطوير بيئة أداء الأعمال عبر محاور متعددة محاولة منها التكيف مع متطلبات النظام العالمي الجديد والانفتاح عليه، خاصة في ظل ما يشهده العالم من حركية وديناميكية في انتقال رؤوس الأموال بحرية ودون قيود في ظل تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات وتزايد التكتلات الاقتصادية العالمية والتدويل المتزايد للعلاقات الاقتصادية الدولية، ناهيك عن زيادة التطبيقات الحديثة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وتطور البنية التحتية الرقمية عالميا.

إلا أن هذا الانفتاح الاقتصادي العالمي، كانت له تبعات خطيرة، فكل ما تتعرض له دولة ما مرتبط اقتصادها بالاقتصاد العالمي، تصل تبعاته لباقي الدول الأخرى وأحيانا بنفس درجة التأثر أو أكثر، ويتجلى ذلك فيما شهده العالم مؤخرا من أزمة مالية تطورت أوجهها وتلونت بمرور الوقت على نحو مخيف، من أزمة مالية نشأت في قطاع الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أزمة اقتصادية عالمية انعكست في صورة ركود عميق اتسعت لتضم كافة دول العالم تقريبا، ثم إلى أزمة مالية أخرى في صورة تصاعد المخاطر

المحيطة بالديون السيادية للعديد من دول العالم وبصفة خاصة في الاتحاد النقدي الأوروبي فضلا عن المخاطر المحيطة بكل من البرتغال، ايطاليا، ايرلندا، اليونان واسبانيا.

فالجزائر واحدة من الدول التي قامت بعدد من الإصلاحات الهيكلية ودعمتها بجملة من الإجراءات التنظيمية والتشريعية التي عززت نجاحها الارتفاعات المستمرة لأسعار النفط قبل حدوث الأزمة المالية العالمية، وذلك من اجل النهوض باقتصادها والتخلص من مديونيتها الخارجية، فضلا عن الانفتاح العالمي عن طريق فتح الباب أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاعات المختلفة، نظرا لتوفرها على كثير من مزايا الموقع النوعية ذات البعد الطبيعي والتي تعتبر من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما سمح لها بجذب استثمارات أجنبية مباشرة جديدة، إلا أن هذا الانفتاح قد يعرضها لتداعيات الأزمات لعالمية كغيرها من الاقتصاديات الأخرى بحسب درجة انفتاحها وتعاملاتها في المجال المالي مع الدول الأخرى.

وبما أن الأوضاع التنموية تغيرت في العديد من دول العالم بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية فإنه يجدر بنا ضرورة معرفة تغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره احد العوامل التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية

الإشكالية:

فهل تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية ؟ وهل أثرت سياسات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها في ظل تلك التداعيات ؟ وهل نجحت الجزائر في تحقيق هدفها خلال الفترة 2000-2010؟

وللإجابة على كل هذه الأسئلة سوف نتناول ما يلي:

أولا: تقنين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

مسايرة للتوجهات الجديدة التي عرفها الاقتصاد الوطني، فقد شهدت هذه المرحلة إصدار العديد من النصوص التشريعية التي أكدت شعار الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهي:

1- قانون النقد والقرض: بالرغم من أن القانون 90-10 هدف إلى تفعيل السياسة النقدية، مما يعني انه ليس بقانون الاستثمار، إلا انه أكد على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر، وهي:[1]

- حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسب محددة وإقرار إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل رأس المال؛

- قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي تحدث مع الطرف الأجنبي؛

- التخلي نهائيا عن التمييز بين المقيمين وغير المقيمين والقطاع الخاص والعام وبهذا فقد أكد على مبدأ المساواة بين مختلف المستثمرين؛

- وقد لعب المصرف المركزي دور هيأة الاستثمار في ظل هذا القانون باستقباله للملفات ودراستها وحرصه على ضمان حقوق المستثمرين بالسهر على تطبيق القوانين؛

2- المرسوم التشريعي 12-93 لعام 1993: بالرغم من أن قانون النقد والقرض تضمن بعض المبادئ الخاصة بمعالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا الأخير بقي بدون نص خاص وواضح إلى غاية عام 1993 تاريخ صدور المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمارات .

أكد هذا المرسوم على بعض الأحكام الواردة قي قانون النقد والقرض كذلك الخاصة بإلغاء التمييز بين الأجانب والمحليين والقطاع الخاص والعام كما تضمن: [2]

- تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل وتقديم ضمانات وامتيازات ضريبية وجمركية؛

- التأكيد على تحويل الأرباح ورأس المال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات وقد تأكد ذلك فعليا بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات؛

- إنشاء هيئة وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم والقيام بالدراسات وبحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص لاستثمار.

3- الأمر 01-03 لعام 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات : بهدف مسايرة التحولات المتسارعة دوليا استلزم الأمر إعادة النظر في الآليات التي قام عليها المرسوم التشريعي 93-12 نتيجة فشل هذا الأخير في تحقيق الأهداف المتوخاة منه، لذلك جاء هذا الأمر ليؤكد على :[3]

- توسيع نطاق الاستثمارات لتشمل اقتناء أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة، والمساهمة في رأس مال المؤسسة يكون في شكل نقدي أو عيني، اظافة إلى توسيع المجال ليشمل المساهمة في الأنشطة الاستثمارية في إطار خصخصة كلية أو جزئية؛

- أكد هذا الأمر على ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة وهذا ما نصت عليه المادة 15 منه، أي نص على استقرار التشريع؛

- تضمن هذا الأمر تسهيلات ومزايا هامة ومحددة وتنقسم إلى المزايا في إطار النظام العام كتلك الخاصة بالاعفاءات الجمركية للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في العملية الإنتاجية ....، والى المزايا في إطار النظام الاستثنائي كتلك المتعلقة بالاستثمارات التي تنجز في مناطق ترغب الدولة في تطويرها ويكون رد هيئة الاستثمار على إمكانية استفادة المستثمر من المزايا الممنوحة في إطار النظام الاستثنائي بعد 30 يوما من تقديم الطلب.

وبناءا على هذا الأمر فقد أنشأت عدة هيئات لتسيير ملف الاستثمار وهي:

3-1 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

إن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من1993-2000، وقد خول لها مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار، فهي تملك سمعة جيدة لدى المستثمرين الوطنيين والأجانب فيما يخص الخدمات التي تقدمها لهم مجانا، حيث تستقبل وتنصح وتصطحب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية والجهوية، وتطلع المستثمرين من خلال موقعها على الانترنيت و ركائزها الدعائية ومختلف نقاط الاستعلامات بمناسبة ظواهر اقتصادية منظمة في الجزائر وفي الخارج، كما تضفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع وذلك بإنصاف وفي آجال قصيرة، إضافة إلى حرصها على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية كالجمارك والضرائب لقرارات التشجيع

على الاستثمار ومساهمتها في تنفيذ سياسات واستراتجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.[4]

2-3 المجلس الوطني للاستثمار CNI

وهي هيئة يترأسها رئيس الحكومة، مكلفة باستراتجيات وأولويات التطوير، وإنشاء هياكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية، إذ تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية ومادية من أجل تسهيل وتبسيط عمل الاستثمار، وإرساء لجنة طعن باستقبال شكاوي المستثمرين والفصل فيها، وتوضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار، ومراجعة نظام التحفيز على الاستثمار، وتخفيض اجال الرد للمستثمرين من 60 يوما إلى28 ساعة، إضافة إلى إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا و تبسيط إجراءات الحصول على المزايا، تخفيف ملفات طلب المزايا[5].

3-3 وزارة المساهمة وترقية الاستثمار :

تقترح إستراتيجية ترقية وتطوير الاستثمارات المرتبطة ببرامج الخصخصة فقط.[6]

4-3 الشبابيك الوحيدة اللامركزية.

أعلنت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات عن حصيلة نشاط 2010 ، وأفرزت نتائج الإحصاء المصرح به لدى الشبابيك الموحدة عن تمركز الاستثمارات في ولايات الوسط وتأخرها في الجنوب، رغم تحرك ولايتي الأغواط وأدرار مؤخرا وفقا لحصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2010 ، وبعد إنشاء شبابيك لامركزية موحدة عبر مختلف الولايات، فإن الجزائر العاصمة تتصدر الولايات التي تسجل بها نسب عالية للاستثمار، مقارنة بعدد المشاريع ومبلغ الاستثمارات واستحداث مناصب الشغل متبوعة بولاية تيزي وزو، وورقلة، ووهران، وبلغت مشاريع الاستثمار المصرح بها لدى الشباك الموحد اللامركزي للجزائر العاصمة 699 1 مشروع، أي ما نسبته 17٪ من مجموع المشاريع المصرح بها بمبلغ قدره 27 170 مليار دينار ما يعادل 35٪ مع توقع استحداث 900 19 منصب شغل، أي 23 ٪ من الرقم الإجمالي، أما ولاية تبزي وزو، التي تحتل المرتبة الثانية، فتعد 952 مشروع بنسبة 10 ٪، وباستثمارات يقدر مبلغها 18,88 مليار دنار ما يعادل 3,94 ٪، مع توقع استحداث 300 4 منصب شغل أو 5 ٪، حسب ارقام الزكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فيما تحتل ورقلة المرتبة الثالثة ب 859 مشروع بنسبة 9 ٪، أي 39 مليار دينار من الاستثمارات، ما يعبادل 8 ٪،

وإنشاء 900 7منصب شغل بنسبة 9 ٪، كما استقطبت منطقة غرب البلاد استثمارات محتملة، إذ بلبغ عدد المشاريع المصرح بها على مستوى الشباك الموحد لوهران 702 مشروع، بنسبة 7 ٪ من الاستثمارات بقيمة 52 مليار دينار، ما يعادل 10٪.

ففي المجموع فقد أحصت الوكالة الوطنيبة لتطوير الاستثمار حوالي 500 9مشروع استثمار مرشحة للاستفادة من المزايا التي ينمحعا اجراء تشجيع الاستثمار بقيمة تقدر ب 479 مليار دينار، واستحداث 900 85 منصب شغل ، وتعتبر الشبابيك الموحدة للوكالة التي تبلغ حاليا 19 شبا على الصعيد الوطني، أداة متميزة لترقية الاستثمارات وعامل دعم للتنمية المحلية، وتعتبر الوكالة أن فتح الشباك الموحد بات حافزا للاستثمار، إذ لم يعد المستثمرون مرغمين على التنقل للقيام بالإجراءات الإدارية في ولاية أخرى، وقال المدير العام للوكالة عبد الكريم منصوري بخصوص مساهمة هذه الهياكل في تبسبيط عمليات إيداع ملفات الاستثمار، أن هناك زيادة ملحوظة للتصريحات على الاستثمارات في المناطق البتي اسبتقرت بها الشبابيك، ولقد سجلت الولايات زيادة في الإعلان عن مشاريع الاستثمار، لكنها أقل حجما مقارنة بالولايات المذكورة، ويتعلق الأمر بالبليدة التي سجلت 689 مشروع بنسبة 7 ٪ وبقيمة 31 مليار دينار ما يعادل 6 ٪، مع خلق 7344 منصب شغل بنسبة 8 ٪، وسجلت قسنطينة 683 مشروعا بنسبة 7 ٪، وبقيمبة 25 ملييار دينبار أو مبا يعبادل 5 ٪و 6763 منصب شغل، وسجلت ولاية عنابة عددا معتبرا من المشاريع المعلن عنها والمقدرة ب 666 مشروع أي 7 ٪، بمبلغ قدره 28 مليار دج، ما يعادل6 ٪ ستسمح بخلق أزيد من 6800 منصب شغل، متبوعة بسطيف ب 536 مشروع استثماري بقيمة 27 مليار دج و 4500 منصب شغل منتظر، كما تمكنت ولايات أخرى في مناطق كانت توصف منذ زمن قصير بالمعزولة من جلب استثمارات، وهي الأغواط ب 251 مشروع، وجيجل ب 248 مشروع، وأدرار ب 234 ، وتيارت ب 227 ، وخنشلة ب 179 مشروع معلن لدى المصالح اللامركزية للوكالة، ويسعى الشباك الموحد أساسا إلى ضمان مرافقة المستثمر، وتسهيل مساره لدى الإدارات لتحقيق مشروعه، ويجمع ممثلي مختلف الإدارات المعنية بتركيب مشروع استثماري مثل مصالح السجل التجاري والضرائب والجمارك والبلديات لذا اقترحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في مارس الفارط فتح شباكها الموحد اللامركزي ال 19 في ولاية الشلف، وتتوقع الوكالة التوسع إلى باقي ولايات الوطن[7].

4- قانون 2006: عند تعديل القانون الخاص بالاستثمار في 2006 ، فان القدرات الخاصة بالاستثمار أصبحت محددة ومنظمة على
3مستويات: [8]

- المستوى الاستراتيجي :ممثلة عن طريق المجلس الوطني للاستثمار، وقد بدأت تطبق حركة المجلس الوطني للاستثمار حاليا كل ما يتعلق بالقرارات الإستراتيجية الخاصة بالاستثمار؛
- المستوى السياسي :ممثلة عن طريق وزير الصناعة وترقية الاستثمارات، تحت عنوان الترقية وتجنيد الاستثمار، حيث تكون وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات مكلفة من تخصصات أخرى باعداد السياسة الوطنية للاستثمار والسهر على تطبيقها، وفي هذا المجال تطبق وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات مهامها من خلال الإدارة العامة للاستثمار؛
- المستوى التنفيذي :ممثلة حاليا عن طريق وكالتين تطبقان مهامهما تحت مراقبة وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات.

فهذا الأمر المؤرخ في 15 يوليو 2006 المعدل والمتمم للامر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب وعلى قدم المساواة، فقانون الاستثمار الصادر عام 2006 يسمح لكل مستثمر مهتم بفرص الاستثمار بالجزائر سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100 ٪ من الرأسمال المقيم أو غبير المقيم أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخا ص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري، أو من خلال المساهمة في رأسمال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية، فهو يوفر عدة ضمانات لحماية أي استثمار تتمثل أساسا في عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها، وإمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها، والمعاملة المماثلة لكل المستثمرين بالإضافة إلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات مع إمكانية الطعن الإداري والقانوني وحتى اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين غير الجزائريين،[9] ويعتبر هذا القانون السائد والمتعامل ببه في الوقت الحالي.

ثانيا: المناخ الاستثماري المتاح في الجزائر

يرتبط مناخ الاستثمار بمجموعة من العوامل التي تخص موقعا محددا، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج ومن خلق فر ص عمل وتوسيع نطاق أعمالها، فهو يعتبر من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية التحتية والنظم القانونية والأوضاع السياسية، والبعض الآخر بالمؤسسات والسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتقنية والتنظيمية، [10] والحكومة الجزائرية كغيرها من حكومات الدول الأخرى تعمل جاهدة على تشجيع الاستثمار في الجزائر مقدمة العديد من الحوافز والامتيازات ومحسنة لأوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي من شأنها جذب قدر كافي من المشاريع وتوطينها لديها من خلال برامج الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو.

ويعتبر الشرط الأول لدخول الاستثمار لأية دولة توفير الحد الأدنى المقبول للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل بما يضمن سلامة المشروع وحماية مصالحه، فلما كانت الجزائر واحدة من الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية وكذا تحقيق التنمية الاقتصادية فانها اتخذت قرارا يرتبب بفتح الباب أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاعات المختلفة نظرا لتوفرها على كثير من مزايا الموقع النوعية ذات البعد الطبيعي والتي تعتبر من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تعززت حديثا بتوجه ملحوظ نحو تدعيمها بجملة من الإجراءات التنظيمية والتشريعية والإصلاحات الهيكلية المحفزة على جذبها، وفيما يلي سوف يتم عرض المناخ الاستثماري في الجزائر الذي نجده يتحسن تدريجيا ولكن بوتيرة بطيئة نوعا ما مقارنة بالدول الأخرى المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي عملت في السنوات الأخيرة هذه على زيادة قدراتها الإنتاجية على مستوى قطاع الطاقة (النفط والغاز)وكذلك زيادة قدراتها التوزيعية (تزويد أوروبا بالغاز الطبيعي)، وعليه كانت بحاجة ماسة إلى جذب عدد اكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع، مما يستوجب عليها القيام بتعديلات في قانون المحروقات حتى يكون محفزا قويا لجلبها، فالجزائر تملك طاقات وقدرات هائلة في مجال الاسبتثمارات،[11] وشروط اس استقطاب الاستثمار فيها متوفرة، وجميع الظروف مواتية لاستقطابه إذ نلمس رجوع الاستقرار السياسي واستقرار إطار الاقتصاد الكلي، وتم تحديد السياسات التنموية وتنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي، سيما

تطوير البنيات القاعدية وإنشاء إطار قانوني ومؤسساتي لتنفيذ تلك السياسات التنموية، كما أنها تتميز بكبر سوقها، حيث بلغ الناتج الداخلي الخام بها 110 مليار دولار أمريكي والناتج الداخلي الخام للفرد 3,450 دولار أمريكي، وتتوفر على فرص استثمارية معتبرة ناتجة عن برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 القائم على تحسبين التنمية البشرية ودعم تنمية الاقتصاد الوطني وتشجيع إنشاء مناصب شغل، وتطوير اقتصاد المعرفة، ومواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، إضافة إلى توفرها على فرص قطاعية في مجال الخدمات كالبنوك والتأمين والوساطة المالية، الاتصالات والسياحة، وكذا في مجال الصناعة الغذائية والكيميائية والبتروكيميائية، الصيدلة، الصناعات الخفيفة المختلفة والميكانيك، إضافة إلى مجال البناء والأشغال العمومية والمعادن والفلاحة، كما تبوفر الجزائر على بنية تحتية جيدة فهي تملك شبكة واسعة لتوزيع الكهرباء، حيث تقدر نسبة التكهرب بها 22 ٪ من القطر الوطني وشبكة اتصالات في تطور جد سريع، وتوفرها على الانترنيت بالتدفق العالي و ADSL ، فهي تحتوي على شبكة طرقات تفوق 107000 كلم وشبكة سكك حديدية تفوق 4700 كلم، أما فيما يخص الموانئ والمطارات فانها تحتوي على 11 ميناء متعدد الخدمات من ضمنها مينائين للنفط و 31 مطار مفتوح للطيران المدني من ضمنها 13 مخصصة للطيران الدولي وناهيك عن توفرها على موارد طبيعية وفيرة، إذ تحتل الجزائر المرتبة 15 في مجال الاحتياطات العالمية البترولية والمرتبة 18 في إنتاج البترول والمرتبة 12 مصدرة للبترول والسابعة عالميا في مجال الموارد المؤكدة من الغاز والمرتبة الخامسة كمنتج للغاز والثالثة كمصدر للغاز وأول منتج ومصدر للبترول والغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط ، وثالث ممون للاتحاد الأوروي بالغاز الطبيعي ورابع ممون للطاقة للاتحاد الأوروبي، إضافة إلى موارد أخرى كالفوسفات والزنك، الحديد والاورانيوم.[12]

فالجزائر إذن تحتوي على منهجية عمل مشجعة للأعمال نظرا لأنها بلد ديناميكي ويضمن معاملة مماثلة بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب وتضمن تحويل رأس المال المستثمر وعائدات الاستثمار المحققة من المساهمات بالعملات القابلة للصرف وإمكانية لجوء المستثمرين الأجانب إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع وكذا انضمامها إلى مختلف الاتفاقيات الدولية في مجال ضمان وحماية الاستثمارات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالاستثمارات

الأجنبية المباشرة، من بينها 41 اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات و 24 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي، وسهرها على تحقيق سياسة تنموية واضحة وهادفة[13].

وأصبحت الجزائر حسب تقرير للبنك الدولي صدر في الأول من افريل 2008 ثاني اكبر اقتصاد عربي بعد السعودية من حيث الناتج الداخلي الخام متفوقة بذلك على الإمارات العربية المتحدة ومصر، كما صنفت الثانية بعد لبنان من حيث احتياطي الذهب متفوقة بذلك على كل من السعودية والإمارات، وهو ماشجع العديد من المستثمرين على البحث عن فبرص الاستثمار بالجزائر خاصة وأنها أصبحت قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند تحويل الأرباح خارجها، خاصة بعد تعديل قانون الاستثمار في 2006 أين أصبحت الإجراءات الإدارية بالنسبة للمستثمرين أكبر يسرا، وساعد النجاح الكبير لشركة اوراسكوم في قطاع الاتصالات والإنشاءات وسيدار السعودية في قطاع العقارات في جذب أكثر للاستثمارات، إلا أن ما صدر في بعض التقارير التي تحدثت عن تحويل شركات أجنبية لنحو 22,3 مليار دولار من أرباحها للخارج أثار استياء السلطات الجزائرية مما جعلها تعدل بعض قوانينها بالشكل الذي لا يجعلها عرضة لاستنزاف أموالها بالعملة الصعبة بهذا الحجم، فالجزائر تملك من الأموال ما يجعلها في غنى عن هذه الاستثمارات ولكن ما يهمها هو نقل التكنولوجيا والاستفادة من الطرق الحديثة في التسيير، [14] فهي عرضت 100 مشروع عام 2008 في كل الأنشطة الاقتصادية ما عدا بعض الأنشطة المعفاة من مزايا القانون المتعلق بتطوير الاستثمار.[15]

كما تستحوذ الجزائر على نسبة 16,2٪ من اجمالي الاستثمارات بقيمة 10 مليارات دولار ضمن خطة طويلة الأمد تم إقرارها عام 2008 ، وتشمل تطوير موانئ تصدير النفط، منها 680 ملبون دولار لتطوير ميناء جنجن عبر عقد B.O.T لمدة 30 عاما مع شركة موانئ دبي العالمي[16].

إضافة لذلك، بامكان الجزائر إدخال الثقافة في مجالات الاستثمار ولما لا على المستويين الوطني والدولي مما قد يعطي جرعة مهمة للاقتصاد الوطني كونه يوفر الكثير من مناصب الشغل، ويجلب الكثير من التراكمات التكنولوجية والخبرات الحديثة، إضافة إلى إمكانية بناء صناعات ثقافية تعوض الانكسار الذي عرفته مجالات صناعية أخرى شيدت في السبعينيات، وأهم ما يضمن إمكانية نجاح التجربة هو توفر الإمكانات البشرية، والإطارات المؤهلة، وبالذات في المجالات التكنولوجية التي تنتجها الجامعة الجزائرية، كما أن الفرصة اليوم

مناسبة لجلب المستثمرين العرب، وفتح أبواب الاستثمار الثقافي أمامهم في الموسيقى والمسرح وغيرها من الفنون، خاصة وان الكثير من المستثمرين العرب عبروا عن نيتهم في الاستثمار الثقافي في الجزائر، ولكنهم صدموا عندما لم يجدوا في جدول الأعمال موضوع الاستثمار الثقافي[17].

فمما سبق نستنتج أن محددات المناخ الاستثماري الجزائري تمكن من استقطاب العديد من المشاريع الاستثمارية الأجنبية نظرا للجهود التي تبذلها الحكومة من برامج للإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو، الذي عزز نجاحه ارتفاع أسعار النفط قبل حدوا الأزمة المالية العالمية، فالجزائر تعتبر سوق ضخم بالنسبة للشركات الأجنبيبة حيث أن ارتفاع النمو الديمغرافي فيها يجعل الاستهلاك كبير جدا للمواد المصنعة والتجهيزات مما يسهل على الشركات القدوم إليها، حيث تشير العديد من التقارير على تحسنها في مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية والذي من خلاله ترى الشركات الأجنبية أن السوق الجزائري هو سوق مستهدف يمكن لها العبور عليه عند قيامها بالتجارة الخارجية، ففي ظل الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فانه من سار على الدرب وصل وعليها مواصلة محاولاتها الدائمة لتجعل من السوق يالجزائرية سوقا منافسا للعديد من الدول الأخرى .

ثالثا: رصد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000–2007.

عند تحليل المعطيات الواردة في الجدول رقم (1) والذي يبين رصد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000–2007، والذي اعتمادا عليه قمنا بتحليل التغير في تلك التدفقات في الفترة المحددة قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية الناشئة في الولايات المتحدة والملقية بظلالها وأثارها على الدول العربية كافة، بما فيها الدول ذات درجة الانفتاح الضيق كالجزائر مثلا، نستشف نوعا من الارتفاع والانخفاض في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر مقارنة بكل سنة في الجزائر خلال الفترة 2000–2007، إذ نجد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد سنة 2000 كان ضئيل جدا، حيث بلغ نصيبه 280,1 مليون دولار، في حين لم يتجاوز الاستثمار الصادر فيها 13,7 مليون دولار، وهذا يرجع لبداية الخروج من الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر في السنوات القليلة السابقة لهذا العام، إلا انه في سنة 2001 أخذت التدفقات الواردة منحى آخر

اتجاه الارتفاع إذ ازدادت بقدر 827,8 مليون دولار حيث بلغ نصيبها 1107,9 مليون دولار، بينما التدفقات الصادرة انخفضت وقدرت بـــ 9,3 مليون دولار، وأخذت التدفقات الواردة في الهبوط منذ 2001 حيث نجدها انخفضت قليلا عام 2002 وبلغت 1065,0 ثم 633,7 في 2003، أما التدفقات الصادرة فارتفعت ارتفاعا ملحوظا بفارق 89,3 مليون دولار، حيث بلغت قيمتها في 2002 حوالي 98,6 مليون دولار ثم عاودت الانخفاض إلى 10,9 مليون دولار عام 2003، ويعود الانخفاض منذ 2001 إلى الأحداث العالمية التي جرت في 11 سبتمبر 2001، وما نجم عنها من تداعيات ومخاوف من قبل الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في المنطقة العربية.

أما في سنتي 2004– 2005، عادت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى الارتفاع وقدر نصيب الاستثمارات فيها 881,9 و1 081,1 مليون دولار على التوالي، أما الاستثمار الأجنبي الصادر في 2004 فقد ارتفع ارتفاعا ملحوظا أيضا بالغا 253,5 مليون دولار بفارق قدره 242,6 مليون دولار مقارنة بالسنة السابقة، في حين شهدت تدفقات سلبية سنة 2005 قدرت بـــ –20,2 مليون دولار.

وفي سنتي 2006–2007 شهدت التدفقات الصادرة ارتفاعات ملحوظة قدرت بـــ34,6 و295,1 مليون دولار على التوالي، كما شهدت التدفقات الواردة أيضا ارتفاعات ملحوظة مقارنة بالسنوات السابقة وقدرت بـــ 1 795,4 و1661,8 مليون دولار على التوالي، وكانت جل الاستثمارات في قطاع المحروقات من طرف كبريات الشركات الأجنبية للدول المتقدمة.

ويعود ارتفاع التدفقات الواردة في هذه الفترة إلى بداية تحسن الأوضاع السياسية في البلاد ومحاربة الإرهاب وفق مبادئ الخطة التي جاء بها رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة المتمثلة في المصالحة الوطنية، وكذا تعديل القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر عام 2001 و2006 ، وأيضا إلى تزايد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية والتي بلغت الذروة عام 2007، مما أدت إلى تزايد التدفقات الواردة منه في الجزائر.

الجدول رقم(1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر في الجزائر خلال الفترة 2000-2007.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

التدفقات السنوات	التدفقات الاستثمارية الواردة في الجزائر	التدفقات الاستثمارية الصادرة في الجزائر
2000	280,1	13,7
2001	1107,9	9,3
2002	1065,0	98,6
2003	633,7	10,9
2004	881,9	253,5
2005	1081,1	_20,2
2006	1795,4	34,6
2007	1661,8	295,1

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، متاح على www.iaigc.net/?id=7&sid=21

رابعا: وضع الجزائر في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار خلال الفترة 2000-2007.

يستند رصد هذه المؤشرات إلى البيانات التي تظهر في تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حسب كل سنة، وفيما يلي سوف نرصد وضع الجزائر في هذه المؤشرات الدولية المعتمدة لتعريف المستثمر الأجنبي بالمناخ الاستثماري المتاح في الجزائر قبل اتخاذ قرار الاستثمار فيها.

1- مؤشر الحرية الاقتصادية Freedom Economic Index of

في عام 2001، وفقا لهذا المؤشر لم تدخل أية دولة عربية في المجموعة ذات الحرية الاقتصادية الكاملة، وجاءت الجزائر ضمن تصنيف الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة، حيث كان مؤشر الحرية فيها في تلك السنة حوالي 3,10 نقطة مئوية مقارنة بـــ 3,20 نقطة عام 2000، محتلة بذلك الترتيب 79 عالميا، [18]وجاء تصنيف الجزائر هكذا نظرا لان المعطيات كانت محصورة بين 3- 3,95 مثلما نص عليه دليل المؤشر.

وتأخرت الجزائر في الترتيب العالمي لسنة 2002 إذ تراجعت بـــ 15مركز محتلة الرتبة 94 عالميا محافظة على نفس التصنيف خلال الفترة 2003- 2004، ثم تراجعت تراجعا طفيفا عام 2004 مقارنة بـــ 2003 في نقاطها، إلا أنها بقيت في نفس التصنيف كذلك، [19] واستمرت في ذلك التصنيف إلى غاية 2005.[20]

ويرجع التصنيف الضعيف للجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية إلى الانفتاح التجاري الضيق للجزائر وتعاملها المحدود مع بقية دول العالم، بسبب العديد من المعوقات الإدارية والبيروقراطية، ووجود العديد من العوائق التجارية، وعدم كفاءة القوانين الخاصة بالاستثمارات والتي كانت غير جاذبة وغير مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر مما انعكس على درجة التصنيف التي تتحصل عليها الجزائر ضمن هذا المؤشر نظرا لقوة ارتباط التجارة الخارجية بالاستثمارات الأجنبية.

2- مؤشر التنافسية العالمي Index International Competitiveness

منذ سنة 2000 لم تظهر الجزائر في قائمة ترتيب الدول في مؤشر التنافسية العالمي إلى غاية سنة 2004 حين احتلت الجزائر الرتبة 71 عالميا مسجلة تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة، [21] ثم تراجعت بعد ذلك نسبيا عام 2005 وتحسنت في العامين التاليين من حيث الترتيب العالمي، إذ احتلت الرتبة 76 مقارنة بـــ 82 عام 2006، متحسنة بعد ذلك في عام 2007 بـــ 3,90 نقطة، [22]متحصلة على الرتبة 81 عالميا، [23]ويرجع هذا التحسن إلى تعديل القانون الخاص بالاستثمارات الأجنبية، إلا أن دلائل هذا المؤشر في الجزائر تعبر عن تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين على إقامة استثمارات موجهة للتصدير للأسواق الخارجية.

3- المؤشر المركب للمخاطر القطرية Index Risk The Composite Country

بحسب هذا المؤشر تميز مناخ الاستثمار في الجزائر بدرجة مخاطرة معتدلة عام 2003 برصيد 65,8 نقطة مقارنة بـــ63,8 نقطة عام 2002،[24] وحافظت الجزائر على هذا التصنيف منذ سنة 2000، حيث قدرت قيمة المؤشر بـــــ 62,3 نقطة لسنتين على التوالي.[25] وفي عام 2006 ومقارنة بسنة 2005 تحسنت وضعية الجزائر وفقا لهذا المؤشر بأقل من نقطة مئوية واحدة، حيث صنفت ضمن الدول ذات المخاطر المنخفضة،[26] محافظة على نفس التصنيف في 2007 بقيمة 77,8 نقطة مئوية،[27] ما يعني بداية نقص المخاطر بأنواعها خاصة السياسية في الجزائر.

4- مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية Rating Risk Country

وفقا لهذا المؤشر نجد أن الجزائر تحصلت على 40,79 نقطة عام 2002 و41,29 عام 2003 و45,97 عام 2006، و46,89 في2007 وهذا المؤشر يدل انه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط

كلما قلت المخاطرة،[28] مما يعني أن درجة المخاطرة في الجزائر في تناقص سنويا بسبب عملها الدائم على تقليل المخاطر بمختلف أنواعها.

5- مؤشر سهولة أداء الأعمال Ranking Environment Business Global

من خلال هذا المؤشر جاءت درجة تقييم المناخ الاستثماري الجزائري ضعيفة جدا إذ احتلت الجزائر الرتبة 56 عام 2001،[29] ومنذ 2005 وهي تحتل مراتب متأخرة عالميا إلى غاية 2007 محتلة الرتبة 125 من اصل 178 دولة،[30] مما يدل على عدم ملائمة المناخ الاستثماري لشروط استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

6- مؤشر الأنستتيوشنال أنفوستر للتقويم القطري.

جاءت الجزائر وفقا لهذا المؤشر في المرتبة 81 عالميا سنة 2003 برصيد 33,4 نقطة مقارنة بالترتيب 84 وبرصيد 31,5 نقطة عام 2002، [31]ودخلت في 2005 ضمن قائمة الدول ذات درجة المخاطرة المرتفعة، مسجلة تقدما مقارنة بـــــــــ

2004 برصيد 7,3 نقطة مئوية، حيث قدر 47,5 ٪ مقارنة بـــ 40,2٪،[32] محافظة على نفس التصنيف سنة 2006.[33]

7- مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية.

جاءت الجزائر في هذا المؤشر ضمن قائمة الدول ذات المخاطر المرتفعة لسنة 2006، [34]محافظة على التصنيف ذاته لسنة 2005 الذي تحسن مقارنة بسنة 2004 ، حيث احذت الجزائر سنة تصنيف DB5d مقارنة بـــ DB5a عام 2005،[35] أما في 2007 فصنفت الجزائر من بين الدول ذات درجة المخاطر المحتملة حائزة على تصنيف DB5a.[36]

8- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

تحصلت الجزائر في سنتي 2002 و2003 على نفس درجة التصنيف للمناخ الاستثماري B، [37]وبقيت في نفس التصنيف لغاية 2004 ثم شهدت تحسنا ودخلت ضمن مجموعة الدرجة الاستثمارية منA2 إلى 4A في 2005،[38] محافضة على نفس التصنيف والتحسن سنة 2006 و2007.[39]

9- مؤشر جاهزية البنية الرقمية Report Technology The Global Information

جاءت الجزائر وفقا لهذا المؤشر في المرتبة 87 عالميا عام 2005 مسجلة تراجعا نسبيا مقارنة بـــــ2004،[40] وفي الرتبة 80 عام 2007 برصيد 3,41 نقطة مئوية ، [41] ورصيد

الجزائر في 2005 تراجع من – 0,66 الى– 0,72 نقطة مئوية كما هو موضح في الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2) : وضع الجزائر في مؤشر جاهزية البنية الرقمية قبل حدوث الأزمة المالية العالمية.

مؤشر جاهزية البنية الرقمية	2004		2005		2007	
الجزائر	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد
	80	0,66-	87	0,72-	80	3,41

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنتي 2006 و2008.

10– مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية.

قبل حدوث الأزمة المالية العالمية لم تدخل الجزائر ضمن هذا المؤشر.

11– مؤشر التنمية البشرية Index Development Human

احتلت الجزائر الرتبة 107 عام 2000 في مؤشر التنمية البشرية، متحصلة على تصنيف التنمية البشرية المتوسطة، حيث كانت ما بين 50–79٪، وحافظت على نفس التصنيف عام 2001 إلا أن ترتيبها تغير حيث نجدها تحسنت بـــــــــ 7 مراكز محتلة الرتبة 100.[42]

12– مؤشر الاستدامة البيئية Index Sustainability Environmental

احتلت الجزائر الترتيب 70 في مؤشر الاستدامة البيئية عام 2002، برصيد 49,4٪، وكلما ارتفعت نسبة المؤشر دل على تقدم وضع الدولة في معالجة قضايا البيئة.[43]

13– مؤشر تنافسية السفر والسياحة.

وفقا لهذا المؤشر احتلت الجزائر المرتبة 93 من بين 124 دولة عام 2007،[44] مما يدل على ضعف قطاع السياحة والسفر فيها.

إن هذه الفترة محل الدراسة شهدت تحولا نوعيا وكميا في استقطاب الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لدخول العديد من الشركات المتعددة الجنسيات، ومتعاملين اقتصاديين ذوي النوع الثقيل، والتي تكون قادرة على امتصاص اكبر قدر ممكن من المخاطر خاصة في ظل تحسن مناخ الأعمال وتزامنا مع ارتفاع أسعار الطاقة والبترول

مما زاد من تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية وانخفاض المخاطر كما سنتطرق إليها لاحقا في عرض الاقتصاد الجزائري قبل حدوث التغير الأزمة العالمية .

خامسا: رصد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2008– 2010.

عند تحليلنا للجدول رقم (3) نستنتج أنه رغم ما حدث من تغيرات استثنائية في الأوضاع الاقتصادية العالمية، ورغم النتائج المترتبة عنها عالميا، والآثار السلبية التي لم تسلم منها أية دولة بما فيها الجزائر، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر شهد ارتفاعا ملحوظا في السنوات التالية للازمة لم تشهدها من قبل، حيث بلغت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الأزمة مباشرة 2593,6 مليون دولار أي بفارق 931,8 مليون دولار قبل الأزمة.

فالتدفقات الواردة إلى الجزائر حققت زيادة عام 2008 سواء بالنسبة لبيانات ميزان المدفوعات أو بيانات المشاريع المرخص لها، حيث حققت المشاريع المرخص لها قفزة غير مسبوقة بما نسبته 516٪، ويرجع ذلك بصفة أساسية لانتعاش القطاع العقاري بدرجة ملحوظة للغاية حيث تزايدت التدفقات التي اجتذبها القطاع لهذا العام 20 مرة مقارنة بتدفقات القطاع ذاته لعام 2007، إلى جانب تضاعف التدفقات التي اجتذبها القطاع الصناعي بما يزيد عن أربعة أمثال تدفقاته عام 2007.

ثم ارتفعت ارتفاعا طفيفا بعد ذلك وبلغ نصيبها 2760,9 مليون دولار في 2009، بسبب دخول مشاريع في قطاعي البتر وكيماويات وتحلية المياه مرحلة الانجاز، ثم انخفض بعد ذلك إلى 2291,2 مليون دولار في 2010 بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وعدم فهم المستثمرين الأجانب خاصة العرب منهم والذين كانوا يرغبون في استثمار أموال ضخمة في الجزائر، حيث تراجعوا وانسحبوا إلى بلدانهم بعد إقرار القوانين الجديدة للاستثمار المبنية على ضرورة امتلاك المستثمر الجزائري لـــــــ 51٪ من راس مال المشروع، وعدم فهمم بسهولة للتعديلات الجديدة التي أدخلت على قانون المالية الذي اعتمدته الجزائر كحل لمواجهة الأزمة المالية، إضافة إلى قيام الحكومة الجزائرية بتجميد بعض الصفقات القائمة، ومشكل البيروقراطية ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر المذكورة سابقا والتي تفرض علينا الآن ضرورة حلها وتسهيل النمط الإداري للأعمال.

أما التدفقات الصادرة في الجزائر عام 2008 ارتفعت إلى 317,9 مليون دولار في 2008 مقارنة ب 295,1 مليون دولار عام 2007 ، ثم انخفضت بعد ذلك إلى 215,0 مليون دولار بسبب قلة الطلب العالمي على الصادرات الجزائرية بعد الآثار الوخيمة التي أفرزتها الأزمة العالمية في 2009، إلا أنها ارتفعت قليلا عام 2010 بسبب بداية تعافي اقتصاديات الدول المتقدمة من تأثيرات الأزمة المالية بعد السياسات والإجراءات التي تم اعتمادها حيث قدرت التدفقات الصادرة من الاستثمارات في الجزائر بـــ 225,5 مليون دولار.

إن المتمعن في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بعد الأزمة المالية العالمية يجدها لم تتأثر بشكل كبير نظرا لضيق تعاملها مع العالم الخارجي، ويعود انتعاش الاستثمارات فيها خلال العشرية الأخيرة للإصلاحات التي تعمل الحكومة الجزائرية على تطبيقها وتحرص على تجسيدها فعليا على غرار سياسة الإنعاش، إذ نجدها خلال الفترة 2004 إلى يومنا هذا تعمل على دعم النمو وفقا لسياسة دعم النمو والتي تعتبر سياسة مكملة لسياسة الإنعاش، تهدف إلى ضخ اكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو والتقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب شغل في مختلف القطاعات بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضافة من خلال الإنتاج والإنتاجية.

الجدول رقم (3) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2008–2010.

الوحدة: مليون دولار

التدفقات / السنوات	التدفقات الاستثمارية الواردة في الجزائر	التدفقات الاستثمارية الصادرة في الجزائر
2008	2593,6	317,9
2009	2760,9	215,0
2010	2291,2	225,5

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، متاح على www.iaigc.net/?id=7&sid=21

سادسا: وضع الجزائر في المؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار خلال الفترة 2008-2010.

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ولمعرفة مكانة الجزائر وتقييم مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم هذه المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار، إذ ازدادت أهمية هذه المؤشرات في الكشف عن مدى سلامته وجاذبيته، حيث أثبتت العديد من الشواهد الواقعية أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين نمو الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وفيما يلي سيتم التطرق لبعض هذه المؤشرات:

1- مؤشر التنافسية العالمي.

شهد مناخ الاستثمار في الجزائر وفقا لمؤشر التنافسية العالمي تراجعا منذ سنة 2008 إلى سنة 2009 على الصعيد العالمي، حيث تراجعت الجزائر من المرتبة 83 إلى المرتبة 99 عالميا متأخرة ب 18 مركزا، محتلة بذلك المرتبة 83 عالميا عام 2008 والرتبة 11 عربيا من نفس السنة والمرتبة 13 في السنة التي تلتها،[45] أما في سنة 2010 فقد شهدت الجزائر تقدما ملحوظا في هذا المؤشر متقدمة بـــ 13 مركزا محتلة بذلك المرتبة 86 عالميا،[46] مما يدل أن الجزائر تعاني من تنافسية ضعيفة رغم تحسن ترتيبها بين كل سنة بسبب ضعف الإدارة الاقتصادية، وعدم توفر البنية القاعدية المتينة، وعدم توفر الاستقرار في البيئة الاقتصادية العامة، وكذا نقص العناية بالبحوث والإبداعات والاكتشافات الثقافية والعلمية في مجال الابتكار والتطوير، وناهيك عن الضعف في العديد من المجالات الأخرى في معززات الكفاءة التي تدخل في قياس مستوى القدرات التنافسية العالمية، والتي أثرت سلبا على المناخ التنافسي في الجزائر وجعلتها تأتي في ذيل القائمة، مما تبين تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين على إقامة استثمارات موجهة للتصدير للأسواق الخارجية.

و المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي للفترة 2008- 2010 في الجزائر خير دليل على ضعف العوامل التي ذكرناها سابقا، إذ نجد أن الجزائر عرفت تراجعا في مركزها محتلة الترتيب 61 في سنتي 2008 و2009 من حيث المتطلبات الأساسية ، ومن حيث

معززات الكفاءة نجدها تراجعت من الرتبة 97 إلى 117 في سنة 2008 مقارنة بالسنة السابقة لها، ثم تقدمت بـــــ 4 مراكز سنة 2009 محتلة الرتبة 113 متحسنة في كفاءة مؤسساتها، و من حيث الابتكار والتطوير كانت الجزائر في تراجع إلى غاية 2009 محتلة الترتيب 126 ،122، 102 على التوالي، وهذا المؤشر يبين إمكانية قدرة البلد على الانتقال من بلد لأخر من عدمه.

أما في سنة 2010 فجاءت الجزائر في الرتبة 80 من حيث المتطلبات الأساسية برصيد 4,32 نقطة، والرتبة 107 من حيث معززات الكفاءة بـــ 3,49 نقطة ، و المرتبة 108 من حيث الابتكار والتطور برصيد 3,04 نقطة.[47]

رغم التحسن في ترتيب الجزائر في معززات الكفاءة والابتكار والتطوير إلا أن وضعها التنافسي يبقى ضعيفا مقارنة بالدول الأخرى، والجدول رقم (4) يوضح ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2008–2010، والذي على أساسه قمنا بسرد الترتيب السابق.

الجدول رقم(4): وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي.

المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي	المتطلبات الأساسية	معززات الكفاءة	الابتكار والتطوير
2008	61	117	122
2009	61	113	126
2010	80	107	108

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات للسنوات 2007،2009،2011.

2– مؤشر بيئة أداء الأعمال.

احتلت الجزائر الرتبة 14 عربيا من حيث المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال والرتبة 136 عالميا عام 2010،[48] متأخرة بمركزين مقارنة بسنة 2009 والتي كانت 134 عالميا،[49] والجدول رقم (5) يعرض لنا مدى تحسن بيئة الأعمال في الجزائر من عدمها من خلال العديد من المؤشرات الفرعية التي توضح لنا مدى تطورها.

الجدول رقم (5): وضع الجزائر في مؤشر بيئة أداء الأعمال حلال الفترة 2008-2011.

المؤشرات الفرعية	2008	2009	2010	2011
لمؤشر بيئة أداء الأعمال	-	134	136	136
بدء المشروع	134	141	148	150
التعامل مع التراخيص	141	113	110	113
توظيف العاملين	112	117	122	-
تسجيل الملكية	118	166	160	165
الحصول على القروض	162	131	135	138
حماية المستثمرين	131	70	73	74
دفع الضرائب	70	168	168	168
التجارة عبر الحدود	166	120	122	164
تنفيذ العقود	118	125	123	127
إغلاق المشروع	126	51	51	51

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008 و بيانات أداء الأعمال، متاح على arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria?topic=protecting-investors.www

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن مناخ الاستثمار في الجزائر من ناحية أداء الأعمال قد حقق تراجعا في السنتين الأخيرتين مقارنة بسنة 2009 بمركزين، محافظا على استقراره في الترتيب العالمي في 2010 و2011 في الرتبة 136 مقارنة بالمرتبة 134 بسبب تعديلها لعدد من الأنظمة الإدارية خاصة فيما يتعلق بإجراءات استخراج تراخيص البناء التي لطالما كانت تأخذ وقتا طويلا لإتمامها بسبب العراقيل الإدارية، فتقدمت بثلاث مراكز في الترتيب العالمي من حيث استخراجها سنة 2010 مقارنة بالسنة السابقة لها، ومن ناحية البدء في المشروع عرفت الجزائر تراجعا ملحوظا من المرتبة 141 عام 2009 إلى المرتبة 150 في 2011 ، وتراجعت في العديد من المؤشرات الفرعية الأخرى لمؤشر سهولة أداء الأعمال سنة 2011 مقارنة بـــ 2009 كما هو موضح في الجدول أعلاه، إلا أنها احتلت مرتبة متواضعة في إغلاق المشروع حيث تقوم الحكومة الجزائرية بتصفية وإغلاق المشروع في وقت مبكر جدا رغم أن تصفيته يجب أن تأخذ وقتا طويلا على حسب الخبراء الماليين، وحسب تقرير ممارسة نشاط الأعمال 2011 فان الجزائر لم تقم بأي تعديل أو إصلاح في

الإجراءات مما يوحي إمكانية تراجع الجزائر في ترتيب المؤشر، وعليها إذن اختصار عدد إجراءاتها الإدارية وتكلفتها والوقت اللازم لإعدادها، وكذا تخفيض معدلات الضرائب بأنواعها والرسوم الجمركية، وتنفيذ برامج الحكومة الالكترونية فيما يتعلق بإصدار التراخيص وإمدادات الطاقة والمياه، وتسجيل الملكية العقارية، وتبسيط إجراءات الفحص الفني للصادرات والواردات من اجل جعل بيئة أداء الأعمال أكثر جاذبية وفعالية.

3- المؤشر المركب لاستصدار تراخيص البناء.

وفقا لهذا المؤشر تأخر الترتيب العالمي للجزائر في السنتين الأخيرتين، حيث احتلت الجزائر الرتبة 111 عالميا سنة 2010 والرتبة 113 سنة 2011 حسب النشرة الصحفية الصادرة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار متراجعة بذلك بمركزين، محتلة الرتبة 12 عربيا بعد تونس مباشرة، والمستثمر الأجنبي في الجزائر يحب أن يخضع إلى 22 إجراءا علما أن مؤشر الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات للعام 2010 عالميا تراوح بين 240 يوم والتي تعتبر طويلة نسبيا مقارنة بالدول الأخرى وبتكلفة 44,0٪ من متوسط دخل الفرد.[50]

4- مؤشر جاهزية البنية الرقمية Index Readiness Network

وفقا لمؤشر جاهزية البنية الرقمية تراجع الترتيب العالمي للجزائر من الرتبة 113 للسنة المالية 2009- 2010 إلى الرتبة 117 للسنة 2010-2011، محتلة الرتبة الثانية عشر عربيا،[51] وتتابع هذا التراجع منذ السنة المالية 2008-2009،[52] وقدر المؤشر بـــــــ 3,14 نقطة عام 2008 و 3,05 في 2009، و 3,17 نقطة مئوية عام 2010 كما هو موضح في الجدول رقم (6)، وهذا التراجع في الترتيب المتتالي يعكس الضعف الموجود في الجزائر من ناحية هذه التقنيات، الذي يعتبر تطورها حافزا للنمو والازدهار الاقتصادي.

الجدول رقم (6): وضع الجزائر في مؤشر جاهزية البنية الرقمية خلال الفترة 2008-2010.

مؤشر جاهزية البنية الرقمية	2009-2008		2010-2009		2011-2010	
	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط
الجزائر	108	3,14	113	3,05	117	3,17

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009 و2008 و2010.

المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

حسب هذا المؤشر تبين أن 6 دول عربية سجلت تقدما سنة 2010 ضمن مجموعاتها مقارنة بسنة 2009 شملت سلطنة عمان، قطر، البحرين، تونس، الجزائر، وسورية، [53]حيث أن درجة المخاطر في الجزائر كانت منخفضة، ومنذ سنة 2008 وهي منخفضة إذ تراجعت بمعدل نقطة مئوية واحدة أو أكثر مقارنة بسنة 2007،[54] أي أنها كانت بين70 إلى 79,5 نقطة حسب دليل المؤشر.

5- مؤشر الأنستتيوشنال أنفوستر للتقويم القطري.

وفقا لهذا المؤشر فإن 13 دولة عربية سجلت تقدما في رصيد مؤشراتها ضمن مجموعاتها سنة 2010 مقارنة بسنة 2009، وكانت الجزائر واحدة من هذه الدول حيث صنفت من بين الدول ذات درجة المخاطرة الـمعتدلة [55] مقارنة بدرجة المخاطرة المرتفعة التي تحصلت عليها في 2008، [56]مما يدل على انخفاض درجة المخاطر في الجزائر بين سنة وأخرى.

مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية.

شهدت الجزائر سنة 2010 تحسنا طفيفا في التصنيف داخل مجموعاتها مقارنة بـــــــــــ 2009، وتحصلت على تصنيف المناخ الاستثماري ذات درجة المخاطرة شبه مرتفعة من DB5a إلى DB5b، [57]مقارنة بـــــــــ 2008 والتي كانت فيها الجزائر ضمن المخاطر المرتفعة منذ 2006.[58]

6- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

ووفقا لمؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية الذي يقيس مخاطر الدول على السداد، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي بالأوضاع السياسية والاقتصادية،لم يتغير تصنيف أي دولة عربية خلال عام 2010 مقارنة بـــ2009 بما فيها الجزائر، حيث حافظت جميع الدول العربية التي يغطيها المؤشر على تصنيفها خلال العامين أخذة تصنيف الدرجة الاستثمارية من A2 إلىA4،[59] محافظة على هذا التصنيف منذ 2006، [60]مما يعني عدم تأثر العوامل التي تدخل في بناء هذا المؤشر في الدول العربية بعد الأزمة المالية العالمية.

7- مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية.

وفقا لهذا المؤشر احتلت الجزائر المركز 21 عالميا سنة 2010 مقارنة بالرتبة 11 في 2009، متراجعة بـــعشر مراكز محتلة بذلك الرتبة 7 عربيا،[61] مقارنة بالرتبة السادسة عربيا في 2007،[62] والرتبة 25 و12 عالميا في 2007 و2008 على التوالي،[63] ويسهم هذا المؤشر في مساعدة الشركات الدولية لتجارة التجزئة على ترتيب أولويات استراتيجياتها الاستثمارية في الأسواق الناشئة والعالم النامي، ومساعدتها على اتخاذ قرارات استثمارية توسعية ومواصلة نموها، من خلال توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة ورسم الإستراتيجية السليمة في 30 دولة ناشئة حول العالم، منها 6 دول عربية من بينها الجزائر،[64] والجدول رقم (7) يبين وضع الجزائر في هذا المؤشر.

الجدول رقم (7): وضع الجزائر في مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية.

مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية	2007	2008	2009	2010
الجزائر	25	12	11	21

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات 2007 و2008 و2009 و2010.

8- مؤشر تنافسية السفر والسياحة.

وفقا لهذا المؤشر سجلت الجزائر تراجعا في ترتيبها عالميا عام 2008 مقارنة بسنة 2007 وجاءت في المرتبة 102 برصيد 3,50 نقطة، محتلة الرتبة 12 عربيا، مقارنة بالمرتبة 93 وبرصيد 3,67 نقطة في 2007 والرتبة 10 عربيا،[65] فحسب هذا المؤشر وبالمقارنة مع العام 2009، سجلت الجزائر تحسنا بنسب متفاوتة في ترتيبها عالميا سنة 2010، إذ جاءت في المرتبة 113 مقارنة بالمرتبة 115 في السنة التي سبقتها برصيد 3,37 نقطة، محتلة بذلك المرتبة 13 عربيا،[66] فالجزائر احتلت مراتب متدنية عالميا، ويرجع احتلالها لهذه المراتب المتدنية على المستوى العالمي إلى ضعف التعريف بمكتسبات الجزائر وما تتوفر عليه من محددات مكانية تزخر بالعديد من المنتجات السياحية والخدمية كتوفر الآثار الرومانية العربية والتركية مثل تلك الموجودة في جميلة بولاية سطيف وتمقاد بولاية باتنة وتيبازة

وغيرها التي لا تزال تحتفظ بها بعض المناطق، والجدول رقم (8) يعرض ترتيب الجزائر و رصيدها ضمن هذا المؤشر.

الجدول رقم (8): وضع الجزائر مؤشر تنافسية السفر والسياحة

مؤشر تنافسية السفر والسياحة	2009-2008		2010-2009		2011-2010	
	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط
الجزائر	102	3,50	115	3,31	113	3,37

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنتي 2009 و2010.

أما عن وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية السفر والسياحة لسنة 2010 يتضح من خلال التقارير الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أن ترتيب الجزائر يتراوح بين التقدم تارة والتأخر تارة أخرى مما ينعكس على تحسن الخدمات من عدمها في كل سنة، فمن ناحية الإطار التنظيمي أخذت الجزائر منحى تنازلي حيث تراجعت من المرتبة 99 عالميا عام 2008 إلى الرتبة 108 ثم 112 سنتي 2009 و2010 على التوالي، أما من حيث بيئة السياحة والسفر وبنيتها التحتية فنجد الجزائر لم تلحق بركب الدول الأخرى وأخذت رتبتها في التراجع أيضا من الرتبة 93 عام 2008 إلى الرتبة 110 عالميا عام 2010 رغم كل الإمكانيات المتاحة والجهود المبذولة لتحسين السياحة والبنية التحتية والخدمات، أما من حيث بيئة الموارد البشرية والثقافية والطبيعية فنجد أن الجزائر تحسن ترتيبها عام 2010 مقارنة بالسنة السابقة لها، حيث احتلت قي قائمة الترتيب العالمي المرتبة 116 بعد أن كانت 127 سنة 2009، وهذا ما بينه الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9): وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية السفر والسياحة.

المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية السفر والسياحة	الإطار التنظيمي		بيئة السياحة والسفر وبنيتها التحتية		الموارد البشرية، الثقافية والطبيعية	
	الترتيب عالميا	النقاط	الترتيب عالميا	النقاط	الترتيب عالميا	النقاط
الجزائر 2010	112	3.87	110	2,89	116	3.35
الجزائر 2009	108	3,88	98	2,84	127	3,22
الجزائر 2008	99	4.01	93	2,97	98	3,52

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات 2009 و2010 و2008.

9- مؤشر جودة البنية الأساسية للموانئ البحرية.

يعد مؤشر جودة البنية الأساسية للموانئ البحرية أحد المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية الذي يصدر سنويا عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ووفقا لهذا المؤشر تحسن ترتيب ورصيد التقييم معا لخمس دول عربية من بينها الجزائر متقدمة بثلاث مراكز من الرتبة 118 إلى 115 عالميا برصيد 2,9 و3,2 نقطة على التوالي، محتلة الرتبة 13 عربيا،[67] والجدول رقم (10) يوضح وضع الجزائر في مؤشر جودة البنية الأساسية للموانئ البحرية.

الجدول رقم (10): وضع الجزائر في مؤشر جودة البنية الأساسية للموانئ البحرية

مؤشر جودة البنية الأساسية للموانئ البحري	2009		2010	
	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط
الجزائر	118	2,9	115	-

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010.

10-المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار.

عرف مناخ الاستثمار عام 2009 تحسن كبير جدا من حيث درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي والذي صنف بالدرجة (3) والذي يعبر على عجز أو فائض الميزانية العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث عرف التوازن الداخلي ارتفاعا من8,10 عام 2008 إلى 8,40 ٪ عام 2009 بزيادة قدرها 16,50 نقطة مئوية، إلا أن المؤشر المركب عرف عدم تحسن في مناخ الاستثمار من حيث درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي ودرجة مؤشر السياسة النقدية، حيث جاءت قيمتهما في المؤشر صفر درجة، علما أن دليل المؤشر يدل بأنه عندما يكون المؤشر المركب أقل من واحد فهذا يعني عدم تحسن مناخ الاستثمار، وإذا كان من 1 إلى 2 يلاحظ تحسن مناخ الاستثمار أما إذا كان من 2 إلى 3 فإن مناخ الاستثمار تحسن جدا، فمؤشر سياسة التوازن الخارجي والذي يعبر عن عجز أو فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نجده تراجع من 20,24 ٪ عام 2008 إلى 0,35 ٪ عام 2009، بتراجع قدره 0,35 نقطة مئوية والذي يعبر في دليل المؤشر عن انخفاض العجز لأقل من 1 إلى اقل من 2 نقطة مما أعطاه الدرجة 0 والتي تمثل عدم تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر خلال تلك الفترة، أما مؤشر السياسة النقدية والذي يعبر

عن التضخم في الجزائر فانه يبين ارتفع هذا الأخير عام 2009 إلى 5,70٪ مقارنة بـــــ4,46٪عام 2008 بنسبة تغير 1,24 نقطة، مما يعطيه درجة تصنيف 0 والتي تمثل عدم تحسن المناخ الاستثماري أيضا.[68]

11- مؤشر جودة ارتباط الموانئ البحرية بشبكات الشحن العالمية.

قدر مؤشر جودة ارتباط الموانئ البحرية بشبكات الشحن العالمية 31,5 نقطة في 2010 مقارنة بـــــ8,4 نقطة في 2009، محتلة المرتبة 20 عالميا، شاهدا هذا المؤشر ارتفاعا منذ سنة 2007 والتي كانت فيها قيمة المؤشر 7,8نقطة مئوية، ويلاحظ أن قيمة المؤشر تتراوح ما بين صفر و 100درجة، وكلما ارتفعت القيمة دل ذلك على أداء أفضل لقطاع النقل البحري لدى الدولة المعنية وقدرته على التواصل مع شبكة الشحن في باقي دول العالم الخارجي وهو ما انطبق على الجزائر فيلاحظ تطورها أداءها من سنة إلى أخرى خاصة في 2010.[69]

12- مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية Index Readiness Government-E

لقد نُشر تقرير عام 2010 تحت عنوان "الحكومة الإلكترونية في وقت الأزمة المالية"، استعرض الدور الذي يمكن أن تقوم به الحكومة الإلكترونية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة من خلال قدرتها الكبيرة على المساهمة في عملية التطوير وزيادة الفعالية وتسهيل الاتصالات وتحسين التنسيق بين السلطات في مختلف مستويات الحكومة، وذلك إضافة إلى دورها على صعيد المؤسسات والإدارات بتعزيز سرعة وكفاءة العمليات وتبسيطها، وتحسين قدرات البحث والتوثيق وحفظ السجلات، مما يؤدي في النهاية إلى تيسير المعاملات وتخفيض تكلفة إنجازها وبالتالي اختصار الجهد والوقت وتوفير الأموال ومن ثم زيادة الإنتاجية ومستوى الربحية وزيادة التنافسية السعرية للمنتجات والخدمات وما يصاحب ذلك من تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وجاءت الجزائر وفقا لهذا المؤشر في المرتبة 131 سنة 2010 مقارنة بالرتبة 121 عام 2009 أي أنها عرفت تراجعا بـــ 10 مراكز عالميا، [70]مما يوضح تدني الخدمات الإلكترونية التي توفرها الحكومة الجزائرية.

13- مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية.

وفقا لهذا المؤشر صنفت الجزائر وفق الدول ذات درجة المخاطر المرتفعة لعام 2008.[71]

استنادا إلى المؤشرات السابقة، يتضح أنه بالرغم من سلسلة المزايا والحوافز الممنوحة، إلا أن مناخ الاستثمار في الجزائر لم يرق بعد إلى المستويات المطلوبة بسبب

محدودية الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية رغم تعدد الفرص الاستثمارية المتاحة باستثناء تلك الموجهة لقطاع المحروقات، مما جعل الجزائر تأتي في ذيل ترتيب الدول التي لا تحوز على مناخ استثمار حيوي ومشجع، حيث جاءت في المرتبة 136 من أصل 183 دولة في التقرير الأخير الصادر عن البنك الدولي، بسبب النقائص فيما يتعلق بالتسهيلات التي تقدم للمستثمرين والمصاعب التي يواجهونها لإنجاز مشاريعهم، هذه النقائص التي تعمل الدولة جاهدة على اتخاذ جملة من القرارات لتجاوزها وتسريع إنجاز المستثمرين لمشاريعهم منذ سنوات، من اجل تسهيل وتبسيط تعامل المستثمر الأجنبي مع مختلف الهيآت والإدارات والتكفل بجميع مطالبه.

الخاتمة

انطلاقا مما تم ذكره، فقد توصلنا إلى النتائج النهائية التالية:

- ان الأزمة المالية العالمية قادت الى تحولات مهمة غيرت خارطة توزيع تـدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ، حيث كان تأثيرها متفاوتا فيما بين مختلف المناطق ، وكانت منطقة امريكا الشمالية الاشد تأثرا بها، والجزائر من البلدان الاقل تأثرا او بالاحرى الاكثر انتعاشا في عام 2009 وتضررا في عام 2010 .
- باعتبار الاستثمار الاجنبي المباشر وسيلة تمويل بديلة عن القـروض الخارجيـة وتكاليفها تسعى الجزائر كغيرها من الدول لاجتذابه للاستفادة قدر الامكـان مـن ايجابياته ، الا ان مناخها الاستثماري لم يسمح لها بذلك دون تبني اجراءات تتسـم بالكفاءة وسهولة التطبيق حتى تكون متاحة لكل من يريد استخدامها ، نظـرا لان منشآت الأعمال فيها غير خاضعة للوائح والقواعد التنظيمية ، فعدم تـوفر منـاخ استثماري مشجع وجذاب لاستقطاب تلك الاستثمارات الأجنبيـة المباشـرة فـي الجزائر رغم كل الجهود المبذولة من طرف الحكومة يدل على وجـود معوقـات تحركها.
- اثبت تصنيف الجزائر في قائمة سهولة أداء الأعمال انه مازال أمامها الكثير مـن العمل والجهود التي يجب أن تبذلها لأجل تحسين مكانتها فـي مؤشـرات قيـاس المناخ الاستثماري رغم تحسن العديد من المؤشرات الفرعية في تلك المؤشـرات بين سنة وأخرى.

- ترجع أسباب عدم تأهيل المناخ الاستثمار في لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى استمرار ارتباط أداء الاقتصاد الجزائري باسعار النفط وتعزيز قابليته لاستيراد الصدمات الخارجية، وضعف اداء النظام المالي واداء بورصة الجزائر، وضعف موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد وهو ما ادى الى غموض ظروف العمل وسيادة حالة الشك لارتفاع مستويات الفساد وانتشار القطاع الموازي وضعف سيادة القانون وافتقار جهاز القضاء للفعالية والاستقلالية وضعف اشراك الكفاءات، اظافة الى ثقل الجهاز الاداري وضعف استجابته لرغبات المستثمرين نتيجة انتشار البيروقراطية والتعقيدات والعقبات في كافة المصالح والاجهزة التي يتعامل معها المستثمر.

بعد عرض نتائج الدراسة سوف نستعرض التوصيات التالية:

-إن التمادي في تقديم الحوافز المالية في بداية انطلاق الاستثمارات الأجنبية لا يعتبر قرارا محبذا من طرف المستثمر الأجنبي، فالمستثمر العقلاني الرشيد يتخذ قرار الاستثمار بناءا على الأوضاع السياسية والاقتصادية وتوفر الظروف والفرص الجيدة للاستثمار، لذا يجب على الجزائر العمل على تهيئة مناخها الاستثماري ليكون أكثر جاذبية وفعالية بضرورة الوقوف على قانون الاستثمار القائم في الجزائر بالمتابعة والتدقيق الدائم لجذب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث انه كلما كان ذلك المناخ مطابقا للمقاييس الدولية لقياس مدى ملائمة المناخ الاستثماري لجذب تلك الاستثمارات ومتوفرة فيه المحددات الأساسية المكونة له، كلما كان مهيئا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من اكبر الدول المتقدمة في العالم.

-يجب على الجزائر اختصار عدد إجراءاتها الإدارية وتكلفتها والوقت اللازم لإعدادها، وكذا تخفيض معدلات الضرائب بأنواعها والرسوم الجمركية، وتنفيذ برامج الحكومة الالكترونية فيما يتعلق باصدار التراخيص وإمدادات الطاقة والمياه، وتسجيل الملكية العقارية، وتبني إجراءات الفحص الفني للصادرات والواردات من اجل جعل بيئة أداء الأعمال أكثر جاذبية وفعالية.

– تطبيق كافة الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الثنائية المتعددة الاطراف الخاصة بتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر وحمايته وتجنب الازدواج الضريبي.

الغاء تعدد القوانين المنظمة لعملية الاستثمار وجعلها في تشريع واحد يتصف بالوضوح والشفافية والاستقرار وعدم التناقض مع ضرورة اعتماد وتطبيق قوانين منع الاحتكار ودعم المنافسة ومكافحة الفساد والسوق الوازية وحماية حقوق الملكية الفكرية والمستثمر الاجنبي.

-تعاني الجزائر من نقص كبير في مجال الإعلام الاقتصادي يجب تداركه بتوفير المعلومة الاقتصادية في وسائل الإعلام المحلية والعالمية، المكتوبة والمسموعة والمرئية والتي ترتكز على محورين أساسيين هما المستثمر والمعلومة الاقتصادية، فالتعاون مع وسائل الإعلام المتخصصة مكن من نشر المعرفة والتوعية الاستثمارية إلى كافة المستثمرين المحتملين مما يساعد على توجيههم وعقلنة قراراتهم الاستثمارية.

الهوامش

[1] عميروش محند شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية**، مكتبة حسن العصرية ، لبنان، 2012،ص ص:238- 239.

[2] نفس المرجع، ص ص:238- 239.

[3] نفس المرجع،ص 239,

[4] موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق، متاح على

www.andi.dz/ar/?fc=mission

[5] نفس المرجع

[6] عميروش محند شلغوم، مرجع سابق،ص 240.

[7] **تمركز الاستثمارات في ولايات الوسط وتأخرها في الجنوب**، متاح على

-www.al fadjr.com/ar/economie/180297.html?print.

[8] موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق، متاح على

www.andi.dz/ar/?fc=missio

[9] مصطفى دالع، **جدلية الاستثمارات العربية في الجزائر**، دار الوعي، الجزائر، 2009،ص 23

[10] محمد داودي، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر "دراسة قياسية"**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 2011، ص:8.

[11] نفس المرجع ص 9-12.

[12] تقرير مناخ الاستثمار في الجزائر لسنة 2010 ، **استثمر في الجزائر**، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، 2010،ص ص 9-16.

[13] نفس المرجع ص:19

[14] مصطفى دالع، مرجع سابق، ص ص 7-8.

[15] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ،2009،ص 110

[16] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت،2010 ، ص ص 218-219.

[17] لطفي فليسي ومحمد مسلم، **الاستثمار الثقافي في الجزائر**، متاح على

www.echoroukonline.com/ara/dossiers/21752.html

[18] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2001، ص81.

[19] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2004 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2004،ص 104

[20] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2005،ص 175

[21] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2004 ، مرجع سابق، ص 105.

[22] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2006، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت 2006،ص 86

[23] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ،2008، ص 239

[24] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2003 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2003، ص 139.

[25] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001 ، مرجع سابق، 129

[26] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2006 ، مرجع سابق، 79.

[27] .تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008 ، مرجع سابق، 238

[28] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2003 و 2007 ، مرجع سابق، ص 139 و ص 102.

[29] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001 ، مرجع سابق، ص 105.

[30] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008 ، مرجع سابق، 239

[31] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2003 ، مرجع سابق، 139

[32] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005 ، مرجع سابق، ص ص 66-135.

[33] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2006 ، مرجع سابق، 81

[34] نفس المرجع، ص 82.

[35] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005 ، مرجع سابق، 67- 135

[36] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008 ، مرجع سابق، 239.

[37] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008 ، مرجع سابق، 139

[38] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005 ، مرجع سابق، ص 172

[39] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2006 ، مرجع سابق، 83.

[40] نفس المرجع،ص 84.

[41] مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008 ، مرجع سابق، 239

[42] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001 ، مرجع سابق،ص ص 116-119.

[43] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2002 ، الم ؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2002، 103-108

[44] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008 ، مرجع سابق، 239.

[45] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009 ، مرجع سابق، 266

[46] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010 ، مرجع سابق، ص 159

[47] نشرة فصلية حول الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011 ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية . لعام 2011 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2011 .

[48] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010 ، مرجع سابق، ص 172

[49] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010 ، مرجع سابق، ص 176

[50] نشرة فصلية حول الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011 ، التأثيرات المتوقعة لتداعيات الأحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2011 .

[51] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010 ، مرجع سابق، ص ص 151-152

[52] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008 ، مرجع سابق، 135.

[53] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010 ، مرجع سابق، ص ص156 157

[54] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2007 ، مرجع سابق، ص 99.

[55] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010 ، مرجع سابق ، ص 158.

[56] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2007 ، مرجع سابق ، ص 101
[57] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010 ، مرجع سابق، ص 158
[58] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008 ، مرجع سابق، ص 126
[59] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010 ، مرجع سابق، ص 158
[60] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2007 ، مرجع سابق،ص 103
[61] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص 162
[62] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2007 ، مرجع سابق،ص 105
[63] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، مرجع سابق ،ص 133
[64] مجلة عالم الاقتصاد، العدد 882 ، متاح على
.ecoworld-mag.com/Detail.asp?InNewsItemID=365954
[65] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2007 ، مرجع سابق، ص 142- 143
[66] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010 ، مرجع سابق، 175
[67] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010 ، مرجع سابق، 192
[68] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009 ، مرجع سابق، ص ص 233-237.
[69] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010 ، مرجع سابق ص ص 193-194
[70] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009 ، مرجع سابق، ص ص 161-162.
[71] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2007 ، مرجع سابق، ص 100